

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان

وعضوية القضاة السادة

د. محمد فريجات ، د. عرار خريس ، احمد المومني ، محمد طلال الحمصي

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٥/١٣٩٢

المميز ز: القاضي العسكري المنتدب من قبل المحامي العام المدني

المميز ضده: محمد فضل ياسين الخزعلي

وكيله المحامي هاني الحميدي

بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٥/٤١٤ تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ المتضمن رد الاستئناف
وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق اربد رقم ٢٠٠٤/٨٨٢ تاريخ
٢٠٠٤/١٢/١٩ القاضي بإلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ (٤١٣٣,١٧٠) دينار
وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢١٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة
القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وإعادة الأوراق لمصدرها.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف بنظر هذه الدعوى تدقيقاً رغم أنه كان من الأولى وتحقيقاً
للعدالة نظرها مرافعة.
- ٢- أخطأت محكمة الاستئناف بتأييدها قرار محكمة بداية اربد رغم أن الجهة المدعية
(المستأنف عليها / المميز ضدها) لم تقدم أية بينة قانونية و/أو واقعية شخصية كانت
أم خطية تثبت فيها مع عدم تسليمي بصحة الادعاء اصلاً والاعتداء من جهة أخرى
كيفية الاعتداء عليها حيث جاءت كافة البيانات مبنية على سبيل الاعتقاد.
- ٣- وبالتناوب فإن محكمة الاستئناف أخطأت بالاستناد إلى تقدير الخبرة المقدم أمام
محكمة البداية رغم أنه غير أصولي ولا يصلح كأساس لإصدار القرار.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بتأييدها قرار محكمة بداية اربد من حيث أنها قد حكمت للجهة المدعية (المستأنف عليها / المميز ضدها) بالفائدة القانونية إذ بذلك تكن قد خالفت القانون والأصول من حيث أن المبلغ الذي حكمت به لا يعتبر ديناً ولا التزاماً بذمة القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن المدعي محمد فضل ياسين الخزعلي تقدم بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ بهذه الدعوى ضد المدعي عليه المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته ممثلاً عن القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية لدى محكمة صلح حقوق الرمثا موضوعها منع معارضة بعقار مغصوب ومطالبة بأجر المثل مقدرة بمبلغ خمسمائة دينار لغايات الرسوم.

وقد أسس المدعي دعواه على سند من القول:

- ١- يملك المدعي حصصاً في قطعة الأرض رقم (٢) حوض رقم (٨) الحويرة الشرقية من أراضي الرمثا وهي من نوع الميري.
- ٢- قامت القوات المسلحة الأردنية منذ عام ١٩٧٠ بوضع يدها على هذه القطعة وأحاطتها بأسلاك شائكة وزرعتها بحقول الألغام بدون مسوغ قانوني وهي تعارض المدعي في استغلالها.
- ٣- الجهة المدعى عليها ممتعة عن إزالة التعدي عن هذه الأرض وعن دفع بدل اجر مثلها مما استدعى إقامة هذه الدعوى.

نظرت محكمة الصلح الدعوى وبعد أن أجرت الخبرة على قطعة الأرض موضوع الدعوى قررت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ عدم اختصاصها للنظر وإحالة أوراقها إلى محكمة بداية حقوق اربد.

نظرت المحكمة الابتدائية الدعوى وبعد أن قررت اعتماد تقرير الخبرة المقدم لمحكمة الصلح أصدرت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣ قرارها رقم ٢٠٠٤/٨٨٢ الذي قضت بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٤١٣٣,١٧٠) دينار للمدعي وتضمين المدعى عليها

الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢١٠) دنانير أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرض ممثل المحامي العام المدني بهذا الحكم وطعن فيه لدى محكمة استئناف حقوق اربد التي أصدرت بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ القرار رقم ٢٠٠٥/٤١٤ وقضت برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف.

لم يقبل المساعد العسكري للمحامي العام المدني بالقرار الاستئنافي المشار إليه فطعن فيه لدى محكمتنا يطلب نقضه.

وقبل الرد على أسباب الطعن نجد أن الفقرة (١) من المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية قد نصت على أن محكمة التمييز تختص بنظر الطعن في القرارات الحقوقية الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار .

وحيث أن قيمة المدعى به في هذه الدعوى وفقاً لتقرير الخبير المقدم إلى المحكمة الابتدائية هو (٤١٣٣,١٧٠) دينار فيكون الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٠٥/٤١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ غير قابل للطعن إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه.

وحيث أن الطاعن لم يحصل على الاذن بالتمييز وفقاً لمتطلبات الفقرة الثانية من المادة ١٩١ المشار إليها.

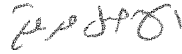
لذلك فإننا نقرر رد الطعن شكلاً وإعادة الأوراق لمصدرها.

قرار أصدر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١٦ م

القاضي المترئس



عضو



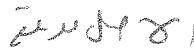
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / رش